بيان صحفي

تونس: المقاولات التونسية تستعد للالتحاق بمنطقة التبادل الحر القاريّة الأفريقية (AfCTA/ZLECA)

تونس العاصمة، 1 أغسطس 2019 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا): تنظم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزارة التجارة بالجمهورية التونسية يومي الاثنين 29 يوليو/جويليه في تونس العاصمة والأربعاء 31 يوليو/جويليه في صفاقس، المنتدى الوطني حول منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

بهدف توعية أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تملّك وانخراط أفضل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأفريقية في تونس، انعقد اللقاء بمشاركة وزير التجارة التونسي، السيد عمر باهي، والرئيس المدير العام لمركز النهوض بالصادرات، ورئيس الغرفة التجارية والصناعية في صفاقس السيد رضا فوراتي وكبار المسؤولين في الإدارة والقطاع الخاص والبرلمان والمجتمع المدني.

وقد قال السيد عمر باهي في افتتاح أشغال الملتقى "[إن هذا اللقاء يهدف إلى] البدء في وضع إستراتيجية خاصة بمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية على المستوى الوطني وترتيبات مؤسسية مخصصة لتنفيذ أمثل واستغلال كامل الفرص التي تتيحها هذه المنطقة الجديدة".

خلال المناقشات التي جرت في كل من تونس العاصمة وصفاقس، اتفق المشاركون بشأن الآثار الإيجابية المحتملة لمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية على الاقتصاد التونسي. ومن بين القطاعات التي من المرجح أن تستفيد من منطقة التبادل الحر الجديدة، الصناعات الدوائية، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، بالإضافة إلى قطاع الخدمات، ولا سيما في مجالات الهندسة والخدمات الطبية.

إن انضمام تونس مؤخراً إلى الكوميسا (السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والاستوائية)، وتقاربها مع السيداو (المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية)، وإنشاء منتدى اقتصادي أفريقي سنوي في تونس والمشاركة النشطة للبلد في جميع مراحل المفاوضات من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية، كلها أكدت الأهمية المتزايدة لأفريقيا في التوجهات الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية التونسية.

"ستكون كل هذه الجهود كلها غير مكتملة في غياب توضيح مبسّط للتقدّم الذي وصلت إليه المفاوضات، خاصة لأوساط الأعمال، وغياب مشاركة جماعية سواء في سيرورة هذا المشروع أو حول محتواه وأهدافه"، كمل صرّح السيد وزير التجارة التونسي، الذي شدد على أن الأشغال التقنية لا تزال مستمرة، لاسيما وضع الأطر التنظيمية والقانونية لمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية (التعاون التنظيمي بشأن قواعد المنشأ، وقوائم الالتزامات المحددة، وما إلى ذلك).

وقد أجمع المشاركون على أنه سيتعين على تونس، من أجل استغلال أفضل لإمكانات الاتفاقية، المضي سريعًا للتصديق عليها ومواءمة اللوائح الوطنية مع متطلبات منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية.

أصبحت اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، من حيث عدد البلدان، مع ناتج محلي إجمالي مشترك قدره 2500 مليار دولار أمريكي وسكان تعدادهم 1.2 مليار نسمة، ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن يتضاعف هذا العدد ويشكّل 26 % من سكان العالم في سن العمل.

حالياً، لا تمثل التجارة بين الدول الأفريقية إلا حوالي 16% من إجمالي التجارة الخارجية للقارة، وهي نسبة تقل بكثير الأداءات المرصودة في آسيا التي تفوق 50% وفي أوروبا بنحو 70%. ومن المتوقع أن تزيد منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية من التجارة البينية الأفريقية بأكثر من 50 %، والناتج المحلي الإجمالي للقارة بأكثر من 40 مليار دولار، والصادرات بأكثر من 55 مليار دولار، وفقًا لما بيّنه السيد عمر عبد الرحمن، الاقتصادي بمكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تشكّل المجموعات الاقتصادية الإقليمية مكونات مهمة لمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية. فحاليًا، هناك ثمانية مجموعات اقتصادية إقليمية معترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي، وبالتالي فهي تعتبر الركائز الأساسية للتكامل على النطاق القاري. وتونس هي بالفعل جزء من اتحاد المغرب العربي، السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والاستوائية (الكوميسا) وتتمتع بمركز مراقب لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيداو)، الشيء الذي يؤكد رسوخها في الفضاء الأفريقي ويضع البلد كلاعب رئيسي في تنفيذ منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية.

انعقد المنتدى الوطني حول منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية في إطار سلسلة من اللقاءات التوعوية المنظمة من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات بشأن هذا الحدث، ندعوكم لتوجيه رسالة الكترونية إلى:

nassim.nasri@tunisia.gov.tn وfilali-ansary@un.org